مقدمة الطبعة العربية

سررت لصدور كتابي «العولمة» باللغة العربية والذي أتمنى، من خلاله، أن توضع آرائي ونشاطاتي في إطارها الصحيح، وذلك بعد أن تمت إحاطة هذه الآراء وهذه النشاطات بالكثير من الإشاعات والأساطير.

سأتحدث في هذه المقدمة المختصرة، قليلاً عن شبكة مؤسساتي، وسأشارك الرأي حول سياسة الرئاسة المالية للولايات المتحدة الأمريكية، وذلك فيما يتعلق بحربها مع العراق، وفيما يتعلق بسياساتها تجاه قضايا أخرى سياسية شرق أوسطية.

أولاً: وفيما يتعلق بشبكة مؤسساتي، فقد ابتدأ نشاطي الفعلي كعالم للأجناس البشرية سنة 1979، وذلك عندما قمت بتقديم مساعدات مالية للطلاب السود للانتساب إلى جامعة «كيب تاون» في جنوبي أفريقيا. ثم قمت بإنشاء بعض المؤسسات وذلك في سنة 1980، في وطني الأم «هنغاريا» وفي «بولندا» وفي ما كان يدعى بالاتحاد السوفييتي (وكذلك في الصين، إلاَّ أن هذه المحاولة باءت بالفشل).

وفي سنة 1990؛ قمت بإنشاء مؤسسات مستقلة في معظم بلدان الاتحاد السوفييتي السابقة. وقد وجهتْ هذه المؤسسات اهتماماتها إلى مساعدة هذه الدول في الانتقال من نظام الحكم السلطوي إلى نظام المجتمعات الديموقراطية. وفي خلال السنين الماضية، اتَّسَعت آفاق الرقعة الجغرافية لهذه المؤسسات التي تدعو إلى إقامة مجتمعات منفتحة وشملت أجزاء متعددة من العالم. وهي تنشط الآن في أكثر من خمسين دولة: في أوروبا الشرقية والوسطى، وفي أفريقيا، وفي آسيا الوسطى، وفي القوقاز، وفي أمريكا اللاتينية، وفي جنوبي شرقي آسيا، وكذلك في هايتي ومنغوليا وفي تركيا.

أمّا الهدف من إقامة هذه المؤسسات في جميع أنحاء العالم، فهو العمل على تحويل المجتمعات المغلقة إلى مجتمعات منفتحة متحررة، مع الحرص على حماية قيمها ومبادئها الأخلاقية. وذلك انطلاقاً من أن للجميع الحق بتقديم مساهماته المعرفية في هذا العصر، ولا يمكن لأحد ادعاء امتلاك المعرفة المطلقة، إذ إنه من المحال الوصول إلى معرفة مطلقة. وفي الواقع، إن هذه المجتمعات التي ندعو إليها، هي مجتمعات منفتحة (فكرياً)، وتمتاز بسيطرة القانون، وباحترام حقوق الإنسان، وأيضاً باحترام حقوق الأقليات وآرائها. وبالانتخاب الديموقراطي للسلطة. بالإضافة إلى ذلك ندعو في هذه

المجتمعات إلى الاهتمام بالسوق الاقتصادية، كما نؤمن بوجوب الفصل بين الدورين السياسي والاقتصادي للسلطة.

ولمتابعة هذه المهمات؛ قامت شبكة هذه المؤسسات بدعم مبادئ المجتمعات العاملة فيها، وذلك بهدف إقامة مجتمع مدني مزدهر، وبغاية مواجهة النظام السلطوي القائم فيها، وأيضاً لمواجهة النتائج السلبية «للعولمة».

وقد بلغت إنفاقات هذه المؤسسات بمجموعها حوالي أربعمئة مليون دولار أمريكي سنوياً وذلك في كل من الحقول التعليمية، وفي حقل الإعلام الحر، وفي مجالات الصحة العامة، ونشاطات حقوق المرأة وحقوق الإنسان، وفي إعادة بناء كل من الاقتصاد والقانون وفي المجتمع ككل.

هذا وأن ثلث البلدان التي تنشط فيها هذه المؤسسات، يحتل المسلمون فيها معظم سكانها. وقد أقامت هذه الشبكة المؤسساتية في كلٍّ من بلدان الاتحاد السوفييتي (سابقاً) وفي آسيا الوسطى وأذربيجان، مكاتب صديقة تتولى عملية التعريف بمبادئها، والدفاع عنها، كما وقامت بتقديم المنح لإنجاح مساعيها. ويدير هذه المكاتب اختصاصيون محليون وموجهون من قبل وكلاء منتدبون من عامة الشعب. فمثلاً، في تركيا، أقمنا مؤسسة تعمل مع شركاء محليين. وقد كانت لهم إسهامات فعالة. وكذلك في أندونيسيا، كان لنا جهود مماثلة لهذه الغاية.

أمّا في الشرق الأوسط، وفي إيران، وأفغانستان؛ فقد قدمت هذه المؤسسات هبات مالية قيّمة، دون أن يكون لها حضور فعلي في هذه البلدان. وقد كان من أولويات اهتماماتها: العمل من أجل: حقوق المرأة، الإعلام المتطور الحر، حرية الرأي. كما ساعدت هذه المؤسسات على تقوية سلطة القانون، كما قامت بمساعدة الهيئات المدنية في تلك المجتمعات. أمّا في الضفة الغربية وغزة، فقد قدمت تلك المؤسسات دعماً لعدد من حركات التحرير الفلسطينية، NGOs.

أمّا في الولايات المتحدة الأمريكية؛ فقد انشغلت تلك المؤسسات بمساعدة التجمعات الإسلامية وحمايتها، وبخاصة بعد أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر، حين أدت تلك الحوادث إلى تعميق الشرخ بين المسلمين والآخرين، كما أدت إلى مزيد من تجزئة المجتمع الأمريكي. وقد امتد مجهود هذه المؤسسات وبتلقائية، إلى مساعدة عدة جاليات مقيمة في الولايات المتحدة. كما قامت هذه المؤسسات، بدعم المنظمات التي كانت تعمل على إقامة جسر تفاهم عميق بين أمريكا وإيران.

ثانياً وفيما يتعلق بالسياسة الأمريكية وبالحرب العراقية: فقد تم انتهائي من تأليف هذا الكتاب قبل أحداث الحادي عشر من أيلول / سبتمبر سنة 2001؛ غير أنني قمت بإضافة فصل يتناول هذه الأحداث. وقد تغير مجرى الأحداث بعد ذلك مرة

أخرى، حيث تم الغزو الأمريكي للعراق الذي أسفر عن نتائج لم تزل مجهولة إلى حين كتابتي هذه المقدمة. وقد أجمعت معظم دول العالم على أن صدام حسين كان ديكتاتورياً رهيباً، كما أن معظم دول العالم، أيضاً، أجمعت، ومن خلال قرار صدر عن الأمم المتحدة تحت الرقم 1441 على أن صدام حسين قام بتدمير أسلحته ذات الدمار الشامل، لذا كانت هناك معارضة دولية شاملة للغزو الأمريكي البريطاني للعراق، فأيهما كان المخطئ؟

لقد كان العراق البلد الأول الذي طبق بوش سياسته فيه حيث أحدثت هذه السياسة ردات فعل معارضة، وحساسيات لدى الكثيرين. وأمّا سياسة بوش تلك، والتي يتحرك من خلالها، فهي تقوم على دعامتين. الأولى تركّز على أن للولايات المتحدة حق القيام بأية مبادرة عسكرية، بسبب امتلاكها القوة العسكرية الخارقة، التي يتم استعمالها دون استجواب. وأمّا ثاني الدعامتين فهي ادعاء أمريكا الحق بذاك العمل الباطل الذي قامت به مؤخراً.

وقد ساعدت هاتان الدعامتان على تكريس نوعين من الهيمنة: الأولى هي الهيمنة الأمريكية، والأفضلية للسيطرة، حتى على المواثيق والمعاهدات الدولية، الثانية: الهيمنة الأمريكية الفعلية على سائر دول العالم؛ وهذا باختصار جوهر سياسة الرئيس بوش. فسياسة بوش مبنية على القناعة بأن العلاقات

الدولية هي علاقات محكومة بعناصر القوة الشرعية، وبالقوانين القائمة. غير أن هذا مجرد شعارات سياسية، وعناوين إعلامية لا أكثر. بيد أن هذه المعطيات لن تكون كلها خاطئة، وبخاصة فيما يتعلق بالأمور العسكرية، أي من جهة القوة؛ وذلك عند إقصاء الآخرين. ففي اعتقادي أن عملية استبعاد صدام حسين هي من حيث المبدأ عمل جيد؛ وإنما يستحيل تغيير كل الأنظمة المستعبدة في العالم على هذا النحو، أي بالقوة العسكرية. إن التدخل العسكري يجب أن يبقى الوسيلة الأخيرة لهذه الغاية. فعملية تغيير النظام، أو الإطاحة بالرئيس الدكتاتوري، يجب أن تكون مسبوقة بطرق سلمية تساعد تلك الدول في التوصل إلى إيجاد رسالة تحكم بنظام ديموقراطي، ثم مساعدتها على النمو والازدهار. كل ذلك يمثل حلولاً بناءة، غير أن هذا الاتجاه مفقود في الأنظمة العالمية المعاصرة.

من زاوية أخرى، ومن أجل تغيير الأنظمة السلطوية، هناك عقوبات عدة تواجه بها السياسات المنحرفة الخاطئة (ابتداء بالعقوبات التجارية انتهاءاً بالتدخل العسكري).

وبالمقابل يجب أن يكون هناك قليل من الحوافز والدعم للسياسات الديموقراطية على أن يكون هناك توازناً بين المكافآت والعقوبات. فيجب مثلاً منح الدول النامية فرص أوفر للدخول إلى الأسواق الصناعية، لذا يجب إمداد تلك الدول التي تتبع هذه

الأنظمة (الديموقراطية) مثل البرازيل بالقروض المالية الكافية لمواجهة الفقر الذي هو مشكلة من مشكلات دول العالم في هذا القرن.

وعلى كل حال، ما زلت مهتماً، وبعمق، بمقاربات إدارة بوش قبل الحرب على العراق، غير أن هذه المقدمة ليست بالمكان المناسب لعرض ذلك الموضوع. ويجب علينا أن نلاحظ أن أهم الخطوات التي يمكن أن تأخذها الولايات المتحدة في الشرق الأوسط هي محاولة اكتساب الوقت في سبيل الوصول إلى حلول سلمية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. فالشيء الذي يجب عدم تجاوزه في هذه القضية، هو ضرورة إنشاء دولة فلسطينية ديموقراطية مستقلة، فهذا ما أقوم بدعمه دائماً، وهذا يعني منح الفلسطينيين المقيمين داخل الدولة الإسرائيلية حقوقهم المشروعة والمساوية لحقوق الإسرائيليين في تلك الدولة. حينئذ فقط يكون هناك سلام، واستقرار، ومجتمعات منفتحة في الشرق الأوسط.

جورج سوروس

نيسان / أبريل 2003